

التغيير الديموغرافي: غاية النظام السوري من سياسة التهجير القسري

تشرين الثاني 2020

المحتويات

1	المقدمة
3	وسائل ترسيخ التغيير الديموغرافي في "سوريا المفيدة"
6	التأثير طويل الأمد للتغيير الديموغرافي
14	عقبات في طريق العودة
17	لعبة الانتظار

لطالما كان النزوح الجماعي مأساة كبيرة في المجتمعات وغالباً ما يكون نتيجة مباشرة لأيّ نزاعٍ مُسلّحٍ وفي هذا الصعيد فإنّ سوريا ليست استثناءً. من هذا المنطلق ستدرس الرابطة السورية لكرامة المواطن في سلسلة من الإحاطات الموجزة تأثير التهجير القسري على مختلف مكونات المجتمع السوري، ودور وأهداف مختلف الجهات الفاعلة في نزوحهم، حيث تعتقد الرابطة السورية لكرامة المواطن أنّ هذه التحليلات ضروريةٌ لأيّ حلولٍ مُجديّةٍ تسعى لضمان عودة آمنة وطوعية وكرامة لحوالي 13 مليون نازح سوري، بغضّ النَّظر عن خلفيّتهم، ومن هو المسبب لتهجيرهم.

في الوقت الذي انخرطت فيه معظم الجهات المشاركة في النزاع السوري بأشكال مختلفة من التهجير القسري، فقد كان من الواضح بالنسبة للنظام السوري وحلفائه الإيرانيين والروس، أنّ التهجير القسري لملايين السوريين منذ عام 2011 لم يكن مُجرّد نتيجة للصراع، بل سياسةً منهجيّةً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعها بشار الأسد بنفسه. وعلى الرغم من أنه يبدو للمتابع أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة الإجرامية للنظام السوري استهداف غالبية المسلمين السنة الذين يُنظر إليهم على أنّهم التهديد الرئيسي للنظام، و الذين يشكلون حوالي 74% من السكان قبل النزاع وفقاً لتقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2006¹، فإنّه و لتنفيذ هذه السياسة قام النظام بتهجير السوريين من مختلف الخلفيات والانتماءات، و وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من أجل هذه الورقة أن "التغيير الديموغرافي الذي يقوم به نظام الأسد لا يبدو أنه قائم على أساس الدين، ولكن على أساس الانتماء السياسي والولاء للحاكم من أجل بناء مجتمعه الداعم الخاص به" سوريا المفيدة". وبالنظر إلى حقيقة كون هذه السياسة منهجية وإلى حجم النزوح الذي أدّت إليه، نجد أن هناك فجوةً في تحليل هذه المنهجية وذلك للتأثير على الخطاب الدولي الموجه نحو هذه السياسة بهدف جعلها واقعا دائماً على الأرض.

في عام 2016، أعلن الأسد بشكلٍ صريحٍ وعلنيّ عن أهداف هذه الاستراتيجية عندما تحدث عن "سوريا المفيدة"، وهي منطقة من البلاد ذات الأهمية الجغرافية والديموغرافية اللازمة لاستمراره في الحكم، يقطنها أناس موالون له ومتمركزون في مناطق يُنظر إليها على أنّها ذات أهمية استراتيجية، ولتحقيق هذا الهدف أطلق النظام السوري العنان لحملةٍ تهجيرٍ واستبدالٍ قسريٍّ استمرّت بأشكالٍ مختلفةٍ حتى يومنا هذا.

¹ تقرير الحرية الدينية 2006 ، <https://2009-2017.state.gov/j/drl/rls/irf/2006/71432.htm>

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

لقد تنوعت أساليب التهجير القسري بين الاعتقال الجماعي والتعذيب والترهيب للأشخاص الذين رفعوا مطالبهم بالإصلاح ولم يكتف النظام السوري بذلك بل استخدم سياسة الحصار والهجمات العشوائية بما فيها الهجمات الكيماوية على السّكان المدنيين وتدمير البنية التحتية، بالإضافة إلى إصدار تشريعاتٍ واتخاذ إجراءاتٍ تسمح بمصادرة أراضي وممتلكات المُهَجَّرين وعرقلة عودتهم وتسهيل حصول عناصر الميليشيات الأجنبية وعائلاتهم على الجنسية السورية.

ويستمر تطبيق هذه السياسة حتى تاريخ كتابة هذه المقالة، فكما هو مُوثَّق في أحدث تقرير ل هيومن رايتس ووتش والذي يفصّل الهجمات على إدلب، والتي كانت جزءًا من سياسة التهجير القسري: " كانت إحدى نتائج هجوم إدلب هي النزوح الجماعي، فوفقًا للأمم المتحدة فرّ حوالي 1.4 من ما يقارب 3 مليون إنسان في جميع أنحاء إدلب من منازلهم خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، و قد قال كثيرون إنهم فرّوا بسبب الهجمات المتكررة على مناطق مأهولة بالسكان، أو بسبب خشيتهم من سوء المعاملة إذا استعادت قوات النظام السوري المنطقة، و تشير هجمات الحلف السوري الروسي، المتكررة على البنية التحتية المدنية في المناطق المأهولة بالسكان والتي لا يوجد فيها أهداف عسكرية، إلى أن هذه الهجمات غير القانونية و المتعمدة ربما كان القصد هو حرمان السكان المحليين من وسائل إعالة أنفسهم، أو إجبار السكان المدنيين على الفرار وتسهيل سيطرة القوات البرية السورية على الأراضي، أو لمجرد بثّ الرعب في صفوف السكان المدنيين كوسيلة لتحقيق النصر، و من الواضح أنّ التحالف السوري الروسي يهدف إلى تحقيق هذه الأهداف مع عدم الاكتراث بالقانون الدولي " ، وفقا لتقرير هيومن رايتس ووتش².

وللتخلّص من السّكان، الذين يُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديدًا للنظام في المناطق المستهدفة، بشكل دائم، فإن تهجيرهم القسري يتبعه دائمًا حملة ملء المناطق التي أُخلت بأعضاء الميليشيات الأجنبية والجماعات الدينية التي يُنظر إليها على أنها موالية للنظام السوري، وبشكل أساسي الشيعة المرتبطين بإيران والعلويين حيث أنّ معظمهم موال لبشار الأسد. وبالنظر إلى التجارب الأخرى نجد أن هذه السياسات تتشابه إلى حد كبير مع سياسات التطهير العرقي التي شوهدت في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى، والتي تهدف إلى خلق واقع جديد من خلال إزالة الأغلبية الديموغرافية السابقة، أو بعضٍ منها، بشكل دائم و تكوين بنية سكانية موالية للحاكم.

يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على بعض العناصر الرئيسية لهذه السياسات وتوضيح أثرها على المجتمعات السوريّة المتضررة.

² عم يستهدفوا الحياة بإدلب الضربات السورية والروسية على البنى التحتية المدنية تقرير هيومن رايتس ووتش ، أكتوبر \ تشرين الأول 2020
<https://www.hrw.org/report/2020/10/15/targeting-life-idlib/syrian-and-russian-strikes-civilian-infrastructure>

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

وسائل ترسيخ التغيير الديموغرافي

الاعتقالات الجماعية والحملات الأمنية

منذ الأيام الأولى للحراك السلمي في سوريا عام 2011، و عندما تدفق الناس في شوارع المدن السورية للمطالبة بالإصلاح والكرامة، لجأ النظام السوري إلى سياسة الاعتقالات الجماعية والاختفاء القسري والتعذيب واستهداف كل الذين يشتبه بأن مشاعرهم مناهضة للنظام مع عائلاتهم، مما أدى إلى شعور بانعدام الأمن و الذي بدوره سبب نزوح أكثر من 90% من الأشخاص الذين غادروا المناطق التي يسيطر عليها النظام، وفقاً لتقريرنا الاستقصائي الرئيسي حول أسباب النزوح وظروف العودة "نحن سوريا"³، فقد تضمنت هذه الأسباب أشكالاً مختلفة من التهديدات الأمنية: الخوف من الاعتقال، والسلطة غير المقيدة للأجهزة الأمنية، وغياب سيادة القانون، والتجنيد الإجباري و كان الخوف من الأجهزة الأمنية هو أهم سبب للنزوح من مناطق سيطرة النظام طوال سنوات الصراع، حيث ذكره 96% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع بأنه سبب للنزوح في عام 2011 و 94% في عام 2018 كذلك الأمر، واستمرت الظروف الأمنية في التدهور حتى مع اتساع رقعة سيطرة النظام السوري.

الحصار الممنهج والتجويع والتدمير

مدينة بعد مدينة، بلدة بعد بلدة، حين انتفض الناس ضد النظام السوري الاستبدادي، تحولت هذه المناطق وبشكل مُمنهج إلى أنقاض بعد قصفٍ لا هوادة فيه، وتعرّض مواطنو هذه المناطق المدنية للتجويع والقتل بكافة أنواع الأسلحة حتى الكيماوية منها. وكان من الجليّ أنّ الهدف النهائي لهذه السياسة ليس فقط الاحتلال العسكري، بل أيضاً طرد سكان هذه المناطق بشكل دائم ونهائي من خلال التدمير المادي أو التهجير القسري. لقد كانت الغاية من هذه الوحشية المقصودة اللامتناهية في القتل، هو دفع السكان لمغادرة منازلهم وممتلكاتهم بالإضافة إلى القضاء على أيّ رغبةٍ أو أملٍ لهم في العودة إليها. وحتى إذا كانت هناك رغبة بالعودة فقد هدفت سياسة النظام إلى هدم المنازل وتدمير البنى التحتية لدرجة جعلت هذه المناطق غير صالحة للسكن حتى يوافق النظام السوري لإعادة بنائها بموجب القوانين الجديدة التمييزية والتي من شأنها تجريد معظم أصحابها وسكانها من حقوق الملكية والسكن وجعل نزوحهم لا نهائياً. لقد شوهدت هذه السيناريوهات في حمص القديمة وحي الوعر والغوطة الشرقية والغربية والقلمون والمعضمية و قدسياً والقصير وحلب الشرقية وحيّ جوبر⁴ بدمشق وريف إدلب وحماة وغيرها حيث استقر مئات الآلاف الذين تركوا منازلهم إما في دول الجوار أو في شمال سوريا، تاركين وراءهم مساحات شاسعة من البلاد فارغة وتحت تصرف النظام ليهندس خطته لـ "سوريا المفيدة".

³ "نحن سوريا"، تقرير، الرابطة السورية لكرامة المواطن، تموز 2020

[/https://syacd.org/ar/we-are-syria](https://syacd.org/ar/we-are-syria)

⁴ منظمة العفو الدولية، تشرين الثاني 2020 سوريا: استراتيجية "الاستسلام أو الموت جوعاً" التي تُهجّر الآلاف قسراً ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/11/syria-surrender-or-starve-strategy-displacing-thousands-amounts-to/-crimes-against-humanity>

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

مصادرة الأراضي و هدم الأبنية

إن تهجير أصحاب الأراضي والممتلكات الأصليين في المناطق التي تعتبر "سوريا المفيدة" من أكثر الأساليب التي يستخدمها النظام السوري و يتم ذلك من خلال التشريعات والمراسيم التمييزية، فمنذ عام 2011، تبنى النظام السوري مجموعة من القوانين والمراسيم التي تمكّنه من مصادرة الممتلكات دون أي إشراف أو محاسبة، والتي تستهدف بشكل أساسي السكان النازحين من مناطق "سوريا المفيدة" و تهدف هذه القوانين إلى إرساء واقع جديد على الأرض، حيث يتم استبدال الملاك الشرعيين للأراضي والممتلكات بالنظام نفسه، الذي يقوم بعد ذلك بتوزيع سندات الملكية على الجماعات التي يعتبرها موالية، أو الميليشيات الأجنبية التي شاركت في تهجير السكان الأصليين.

وقد تم تمرير هذه القوانين والتشريعات تحت ستار "إعادة الإعمار وإعادة التنظيم" للمناطق التي شهدت احتجاجات ضد النظام السوري ومن أفضل الأمثلة المعروفة بساتين المزة وكفر سوسة اللتين جُرد سكانهما من ممتلكاتهم بموجب المرسوم 66 لعام 2012، بحجة إنشاء مشروع ماروتا سيتي، و مناطق أخرى كداريا والقدم والقنوت و التي تغطي مساحة تعادل حوالي 10% من إجمالي مساحة دمشق و التي عين سكانها ممتلكاتهم تصادر دون اي تعويض⁵ يعادل أملاكهم أو حتى سكنًا بدلًا من المساكن المصادرة^{6 7 8}. و تبع ذلك المرسوم رقم 10 لعام 2018، الذي يسمح بإنشاء "مناطق قيد التخطيط" في جميع أنحاء سوريا لإعادة إعمارها دون أي معايير لتصنيفه المناطق على أنها "منطقة قيد تخطيط" أم لا أو حتى جدول زمني لتحديدها. كما منح المرسوم السلطات المحلية حق مطالبة مالكي العقارات بالتسجيل في غضون 45 يومًا من تحديد المنطقة كمنطقة قيد تخطيط و في حال عدم حضورهم، (و الغالبية العظمى منهم غير قادرين على ذلك بسبب نزوحهم قسرًا) تم منحهم مهلة 30 يومًا أخرى لتقديم إثبات الملكية، و إلا سيصادر النظام السوري ممتلكاتهم، دون إمكانية للاستئناف أو التعويض.

و هكذا فإنّه و منذ عام 2011، تبنى النظام السوري مجموعة من القوانين والمراسيم التي تمكّنه من مصادرة الممتلكات، دون أي إشراف أو محاسبة، وتستهدف بشكل أساسي السكان المهجرين من مناطق "سوريا المفيدة" بنظر الأسد. تهدف هذه القوانين إلى إرساء واقع جديد على الأرض، حيث يتم استبدال الملاك الشرعيين للأراضي والممتلكات بالنظام نفسه، الذي يقوم بدوره بتوزيع سندات الملكية على الجماعات التي يعتبرها موالية، أو الميليشيات الأجنبية التي شاركت في عملية التهجير القسري.

5 قانون الملكية الجديد في سوريا، هيومان رايتس واتش، أيار 2018

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/29/318436>

6 Decree 66 and the Impact of its National Expansion, Mar 7, 2018 by Joseph Daher <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/decreed-66-and-the-impact-of-its-national-expansion>

7 "منازل الوهم": المرسوم 66 ينكث بوعوده ويشرد عائلات سورية، دراج، 11 آذار 2020 <https://daraj.com/40886>

8 بعد طردهم من منازلهم سكان"المزة و كفرسوسة" يطالبون النظام بالسكن البديل! 31 أيار 2020

<https://bit.ly/35vfcNr>

كرامة | إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

وفي أحدث مثال على ذلك معرة النعمان⁹ و حماة¹⁰ حيث تم طرح منازل وأراضي زراعية تعود لأهالي المهجرين الذين يُنظر إليهم على أنهم مناهضون للنظام السوري في مزاد علني وبيعت الأراضي والعقارات بأسعار رمزية وكان المشترون الرئيسيون أعضاء في الميليشيات الإيرانية الذين شاركوا في الهجوم الأخير على إدلب¹¹.

إتلاف مستندات الملكية

منذ عام 2011، لم تتوانَ قوات النظام السوري والميليشيات المرتبطة به عن استهداف السجلات المدنية(النفوس) والعقارية في العديد من المواقع، ومن أهم الأمثلة على ذلك استهداف السجل العقاري في حمص عام 2013¹². لقد ساعد هذا النمط من الهجمات، مقروناً بالتشريعات والقوانين التي جعلت من إثبات النازحين لمملكتهم المدقمة صعباً للغاية، النظام السوري على منح ملكيات جديدة عبر تجريد الملاك الأصليين من أملاكهم، ومعظمهم من المسلمين السنة، ومنحها بالمقابل لملاك جدد غالبيتهم من خلفيات ديمغرافية أخرى تعويضاً لهم على ولائهم له^{13 14}.

تجنيس الميليشيات الأجنبية

لم يُخفِ النظام السوري أبداً أنّ مشروع التغيير الديموغرافي في "سوريا المقيدة" كهدفٍ أساسي قد أدى إلى تقليص عدد السكان الذين يُنظر لكونهم غير موالين له، ليحل محلهم الموالون له بالإضافة إلى الجماعات الأخرى المستجلبية من خارج البلاد و التي تشكل في الغالب الميليشيات التي تقاتل من أجل النظام من أفغانستان والعراق ولبنان^{15 16}.

لقد استخدم النظام نظاماً سريعاً لتجنيس الأجانب، لا سيما في المناطق الرئيسية، و خاصة من أعضاء الميليشيات و عائلاتهم و ذلك بعد أن تمّ تصنيف السنتّة على أنهم تهديدٌ مُحتملٌ لحكم الأسد، مما أدى حتى الآن إلى زيادة كبيرة في عدد السكان الشيعة الموالين للأسد في المناطق المستهدفة في سوريا.

و قد نشر موقع معهد الشرق الأوسط لبحوث الإعلام صوراً لقرارات تجنيس لأعضاء في الميليشيات الإيرانية صادرةً عن المخابرات السورية¹⁷ وتضمنت الرسالة قائمةً قدّمها

<https://twitter.com/Freedomsham2011/status/1319269981821964288?s=20>⁹

¹⁰ سوريا: استيلاء على أملاك لمعارضين وتقييد المعاملات العقارية في حماه، سوريون من أجل الحقيقة و العدالة ، آذار 2109

<https://stj-sy.org/ar/1229/>, <https://bit.ly/3kutaFE>

¹¹ عمليات مصادرة الأملاك في حماة: نية النظام السوري لترسيخ عملية التهجير و <https://syacd.org> و <https://bit.ly/33zl6Nf>

¹² هناك مؤشرات على حدوث تدمير مماثل لسجلات عقارية في أماكن أخرى في سوريا ، بما في ذلك دير الزور ، ولكن من الصعب للغاية

الحصول على توثيق دقيق لهذه المعلومات <https://www.youtube.com/watch?v=MXz8lqDA1DI>

¹³ Weaponization of the Land and Property Rights system in the Syrian civil war: facilitating restitution?, Journal of Intervention and State building, by Jon D. Unruh, Mar 16 2016

<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17502977.2016.1158527>

¹⁴ إدراق السجل العقاري في حمص ، تقرير الجزيرة ، تموز 2013

<https://www.youtube.com/watch?v=MXz8lqDA1DI>

Recruited by Iran to fight for Syrian regime, young Afghans bring home cash and scars, Washington post, By 15
Pamela Constable, July 29, 2018

https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/recruited-by-iran-to-fight-for-syrian-regime-young-afghans-bring-home-cash-and-scars/2018/07/29/ecf9e34c-64e0-11e8-81ca-bb14593acaa6_story.html

¹⁶ Iraqi Shiite Foreign Fighters on the Rise Again in Syria , Washington institute , Phillip Smyth, May 29, 2015, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-shiite-foreign-fighters-on-the-rise-again-in-syria>

¹⁷ Anti-Syrian Regime Websites: Regime Granting Citizenship To Millions Of Iranians, Hizbullah Operatives To Change Country's Demographics From Sunni To Shi'ite Majority, Conceal The Fighters' Presence In Syria, Memri, November

21, 2018, https://www.memri.org/reports/syrian-regime-granting-citizenship-to-iranians-hizbullah-operatives#_ednref1

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

المكتب الخاص للرئيس السوري بأسماء أشخاص إيرانيين لمنحهم بطاقات هوية سورية. وفي أيار\مايو 2018، نشرت صحيفة النهار اللبنانية مقالا للصحفي أحمد عياش جاء فيه، نقلا عن مصادر دبلوماسية، أنّ الرئيس السوري "أصدر بطاقات هوية سورية لنحو مليوني إيراني وعناصر ميليشيات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عائلاتهم، وكذلك لعناصر من حزب الله. ولم تتوقف خدمات النظام السوري على منح الجنسية السورية فقط، بل ساعدتهم على الاستقرار في أجزاء من غوطة دمشق وريف دمشق وحماة وحمص وحلب التي أفرغت مسبقا من سكانها الأصليين¹⁸.

التأثير طويل الأمد للتغير الديمغرافي

من الصعب للغاية الحصول على أي إحصاءات حديثة موثوقة من شأنها أن تُظهر التأثير الحقيقي لسياسة النظام السوري في التغيير الديموغرافي بسبب حساسية المعلومات و الظروف الأمنية في مناطق سيطرة النظام السوري، و لكن معهد الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية¹⁹ نشر تقريراً جمع فيه بيانات تقارن التعداد السكاني لعام 2011 وأبحاثاً من عام 2016 لإظهار الديناميكيات المتقدمة لعملية التغيير الديموغرافي في "سوريا المفيدة" لنظام الأسد. ويبيّن التقرير أنّ عدد المسلمين الشنّة في هذه المناطق قد انخفض بنحو 3 ملايين نسمة، بينما زاد عدد الشيعة في نفس الوقت بنحو مليون. ومع ذلك، فإنّ هذه الإحصاءات لا تعكس تأثير حركة التزوج الذي حدث منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2020 في جميع أنحاء سوريا، ولا تظهر التأثير طويل الأمد لهذه التحولات الديموغرافية.

السنة	المجموعة السكانية	طرطوس	اللاذقية	حماه	حمص	ريف دمشق	دمشق	الإجمالي	النسب المئوية
	مسلمين سنة	140	372	1093	1154	2460	1583	6802	69%
	علويين	550	580	274	455	114	82	2055	21%
	شيعة	0	2	2	38	26	24	92	1%
السكان في عام 2011	إسماعيليين	58	2	168	3	3	2	236	2%
	دروز	0	0	0	0	94	5	99	1%
	مسيحيين	49	52	91	153	139	58	542	6%
	الإجمالي	797	1008	1628	1803	2836	1754	9826	100%
	مسلمين سنة	101	221	757	221	783	1867	3950	52%
	علويين	501	532	234	394	97	85	1843	24%
	شيعة	40	40	16	299	350	271	1016	13%
السكان في عام 2016	إسماعيليين	60	2	154	3	3	2	224	3%
	دروز	0	0	0	0	82	5	87	1%
	مسيحيين	49	55	82	135	122	62	505	7%
	الإجمالي	751	850	1243	1052	1437	2292	7625	100%

جدول رقم 1 (جميع الأرقام بالآلاف).

18 المصدر السابق

”Useful Syria” and Demographic Changes in Syria , king faisal center for research and islamic studies,2016”
<https://kfcris.com/pdf/5e43a7813784133606d70cc8b52d433b5909a9623e8c2.pdf>¹⁹

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

التغيير الديموغرافي لا يتعلق فقط بالأرقام و الإحصائيات بل بأساليب التهجير والصدمات المصاحبة لها والتي يتم من خلالها إجبار الناس على مغادرة منازلهم والابتعاد عنها؛ و قد صنعت هذه السياسة واقعا جديدا يشعر فيه السكان الأصليون بأنهم غرباء في أماكن ولادتهم؛ حيث أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تُمارس على مجموعات محددة، مع منحة الأفضلية في نفس الوقت لمجموعات أخرى يتم توطينها كبديل ديموغرافي تشكل عنصر من عناصر التغيير الديموغرافي التي لا تستطيع الأرقام أن تعكسها.

وفي محاولة للحصول على صورة أحدث لتأثير سياسة النظام في التغيير الديموغرافي، سغينا إلى أخذ لمحة عن العديد من المجتمعات في جميع أنحاء سوريا للاطلاع على الواقع الديموغرافي من خلال مقابلات مع أشخاص من حلب وحمص والقصير ودير الزور والسلمية وداريا كانوا على استعداد لإبداء وجهات نظرهم في ظل ظروف صارمة من عدم الكشف عن هويتهم كونهم يعيشون في مناطق تسيطر عليها الأجهزة الأمنية للنظام السوري.

م.ه يعمل لدى منظمة إنسانية تسمح له بزيارة مختلف مناطق سوريا الخاضعة لسيطرة النظام أشار إلى تحول كبير في البنية الديموغرافية لمحافظة حلب يقول: "لم يكن هناك تواجد شيعي في المدينة، واقتصر التواجد الشيعي على قريتين فقط في ريف حلب الشمالي - نبل والزهاء - ذات الأغلبية الشيعية، كما كان هناك مزار داخل المدينة يرتاده الحجاج الشيعة الأجانب يدعى مزار الحسين و بعد سقوط المدينة بيد قوات النظام السوري في عام 2016، تحولت حلب الشرقية المنكوبة إلى مدينة أشباح خالية من مواطنيها، ولم يبق سوى عدد قليل من سكانها الأصليين، وسرعان ما بدأ المرء يلاحظ تحجرا سريعا في المحافظة، حيث استقر أهالي الفوعة وكفريا²⁰ الشيعيتين الخارجين من إدلب في مناطق النيرب والمرجة داخل المدينة، بالإضافة الى توطينهم حول منطقتي نبل و الزهاء، و داخل المدينة تم توطين الشيعة السوريين والأجانب في منطقة مشهد (مقام الحسين) حيث يتم تخصيص المساكن حول المزار في المدينة بشكل أساسي للشيعة الأجانب أو السوريين الموالين للنظام، مع قيام أعداد كبيرة من السكان الأصليين النازحين ببيع ممتلكاتهم بأسعار منخفضة للغاية لأنهم غير قادرين على العودة"، و تابع م.ه قوله:



وزير الدفاع الإيراني أحمد حاتمي في حلب القديمة، 2018، المصدر: وكالة أنباء فارس.

²⁰ Syrian rebels, Iran reach deal to evacuate villages, 2016

<https://uk.reuters.com/article/instant-article/idUKKBN1K72F1>

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

"في ريف حلب الشرقي وصولاً إلى دير الزور تحولت العديد من العائلات و العشائر السنية إلى المذهب الشيعي وانضمت إلى كتائب عسكرية مدعومة من إيران مثل لواء الباقر ، و أمّا التي كانت سابقاً متحالفة مع داعش انضمت إلى المصالحات برعاية إيرانية وبدأت تتلقى الدعم والتدريب وحضور جلسات دينية للتحويل إلى المذهب الشيعي بعد سيطرة النظام السوري على هذه المناطق ، وهذا هو الحال أيضا في ريف حلب الجنوبي الذي كان قبل عام 2011 مأهولاً بالكامل تقريباً بالسنة، وأصبح الآن مركزاً للقوات الشيعية المدعومة من إيران ، وفي مناطق مثل السفيرة والذهبية أصبحت الهيمنة للمليشيات الشيعية و عائلاتهم ، في حين أصبحت تل الضمان والوادي والحضر مناطق مخصصة للأفغان والعراقيين فقط بعد أن حلوا بالكامل تقريباً محل السكان الأصليين الذين تم طردهم خلال العملية العسكرية الأخيرة التي نفذتها المليشيات الأجنبية " مؤكداً م . ه المعلومات التي تم الإبلاغ عنها سابقاً حول تأثير الجهود الإيرانية في ترسيخ القبضة الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية على المناطق الخاضعة لسيطرتها²¹.

كما عانى المجتمع المسيحي في سوريا من نزوح جماعي ، وبينما تمتد جذوره إلى ما قبل عام 2011 وحكم بشار الأسد، فإنه يظهر بوضوح نمط سياسة ممنهجة في التهجير، يقول إبراهيم ملكي ، محام من حلب " أنا ابن مدينة حلب ، وعملت محامياً فيها و ترافعت في العديد من القضايا التي تخص المسيحيين و السوريين عموماً ، عندما وصل حافظ الأسد إلى السلطة ن لم نشعر نحن المسيحيين أن هناك سياسة تغيير ديموغرافي ممنهج ضد المجتمع المسيحي في حلب ، لكننا عاتينا من زيادة في الضغط الاقتصادي ونوع من الضغط الإيديولوجي السياسي من خلال الأجهزة الأمنية، و بسبب هذه الضغوط بدأ المسيحيون السوريون بالهجرة فمعظمهم في حلب هم من التجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال و نظام الأسد بدأ بناء طبقة من التجار الموالين خاصة له، لذلك عملت الأجهزة الأمنية في حلب على فرض إتوات غير رسمية على التجار والصناعيين المسيحيين، يمكننا القول إن الحكومة السورية استخدمت أدوات اقتصادية في استراتيجية طويلة المدى لإجبار المسيحيين على الهجرة بعد أن أصبحت سبل عيشهم مقيدة بشكل متزايد ، خاصة في مدينة حلب التي تعتبر العاصمة الاقتصادية والصناعية لسوريا.

يضيف السيد ملكي " إن النظام السوري سلطوي وشمولي الهيكلية، فهو ليس دولة بالمعنى التقليدي للدولة حيث دفع العديد المسيحيين في حلب إلى تصفية أعمالهم والهجرة إلى أوروبا ، و لم يكن هذا هو الحال مع المسيحيين فقط. على سبيل المثال، مارس نظام حافظ الأسد عبر أجهزته الأمنية ضغوطاً مماثلة ضد الآشوريين في الحسكة، مما أجبرهم على الهجرة ومغادرة منازلهم وأراضيهم ، وخاصة الشباب ، بسبب المعاناة المتزايدة في ظل نظام الأسد. أما بعد اندلاع الثورة تأثر المسيحيون السوريون مثل معظم

Iran's Long Shadow in Syria, political violence at a glance, May 9 2019, <https://politicalviolenceataglance.org/2019/05/09/irans-long-shadow-in-syria> 21

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

أفراد الشعب السوري، واضطروا للفرار ومغادرة منازلهم وممتلكاتهم أماً أولئك الذين دعموا النظام السوري فقد سُمح لهم بالبقاء. لكن بعد الثورة، أعتقد أنه يمكننا التحدث عن سياسة النظام للتغيير الديموغرافي التي يتم تنفيذها في سوريا ضد المجتمع السوري المسيحي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مناطق مثل باب توما وباب شرقي في مدينة دمشق المنطقة المعروفة بسكانها المسيحيين الدمشقيين، حيث تم شراء ممتلكات الناس من قبل الإيرانيين بأسعار ابتزازية للغاية توضح سياسة التخويف مما اضطرتهم إلى البيع مقابل أسعار زهيدة جداً فشهدت هذه المنطقة تغيراً ملحوظاً في التركيبة السكانية وهيمنة الإيرانيين وميليشياتهم".

كما أشار السيد الملكي إلى مناطق أخرى من سوريا تعاني من ذات السياسات "أما في المنطقة الشرقية الغنية بآبار النفط، تم تنفيذ شكل من أشكال هذه السياسة من خلال التوظيف الحكومي، فلم يكن النظام السوري يعطي وظائف لسكان المنطقة، بل استورد أشخاصاً من الساحل السوري غالبيتهم الساحقة من العلويين لتوظيفهم في هذه المنطقة، فلماذا جلب السوريون من على بعد آلاف الكيلومترات و لم يعط الوظائف لأهالي المنطقة الخراباء في هذا العمل؟ عندما ترى أن الأشخاص الذين تم جلبهم من الساحل السوري جميعهم من الطوائف الموالية للنظام، يمكنك أن تعرف الجواب، وهذا دفع بأعداد كبيرة من الشباب المسيحي للهجرة، وتعتبر منطقة الرميلان المثال الأبرز على تأثير هذه السياسة".

وهنا يخلص السيد الملكي قائلاً "أعتقد أن التغيير الديموغرافي الذي يقوم به نظام الأسد لا يقوم على أساس الدين، بل على أساس الانتماء السياسي والولاء للحاكم من أجل بناء مجتمع الداعم له وهو "سوريا المفيدة". فقد نفذ النظام سياسة التغيير الديموغرافي ضد الشعب السوري بمختلف أعراقه ودياناته و لم يفرق في استبداده و قتله للسوريين، و يختتم السيد إبراهيم قوله: أناشد السوريين التمسك بممتلكاتهم وأراضيهم والاحتفاظ بوثائقهم وعدم التخلي عنها حتى لو اضطروا إلى الهجرة مؤقتاً، فيجب أن نتمسك بحقنا في العودة بمجرد زوال هذا النظام الفاشي فمن يظن أن حكم الأسد المبني على دماء السوريين يمكن أن يستمر، فهو موهوم".

"أما في حمص، التي يطلق عليها السوريون "عاصمة الثورة"، نزح منها أغلب سكانها من المسلمين السنة نتيجة الحصار والتجويع والقتل والقصف العشوائي للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة وبقي فيها جزء صغير جداً من المجتمع السني و يتابع س.أ "فور سقوط حمص بيد قوات الأسد، بدأ العلويون، الذين انحازوا بأغلبية ساحقة إلى جانب النظام السوري، بمغادرة مناطقهم وأحياتهم التي كانوا يعيشون فيها قبل الثورة الشغبية، مثل

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

النزعة والزهراء ووادي الذهب للانتقال إلى المناطق التي تمّ تهجيرُ السكّان الأصليين منها ، مثل العباسيين وباب الدريب وباب عمرو وكرم الزيتون ، واحتلال البيوت الخالية خاصّة في حمص القديمة "



حمص، الدمار الذي أحدثته قوات النظام السوري، 2014، المصدر: سيرجي بونوماريف - صحفي روسي.

ويذكر س.أ أنّ "الحمصيّون الذين لم يغادروا يشعرون أنهم أصبحوا غرباء في مدينتهم التي عاشوا فيها هم وأجدادهم ، وبينما تتحدثُ دعايةُ النظام السوريّ عن " المساواة بين جميع السوريين " في نفس الوقت ، فإنّها تسهلُ وصول أعدادٍ كبيرةٍ من الأجانب إلى المدينة من خلال منظماتٍ مدّيّةٍ مثل البستان وأهل الشام ، والتي تعمل حصرًا مع المجتمعات العلويّة والشيعيّة ."

أما في ريف حمص الجنوبيّ، فالقصير التي تعتبر بوابة حزب الله لسوريًا ومنصّة انطلاقٍ لعملياته في البلاد، تعتبر مثالًا صارخًا على مشاركةٍ حلفاء النظام السوريّ في سياسة التغيير الديموغرافيّ.

"تشتهر مدينة القصير بأنّها مدينةٌ يسكنها غالبية السُنّة ، مع وجود بعض المسيحيين وعددٍ قليلٍ من العلويين ، وهي محاطةٌ بعددٍ كبيرٍ من القرى الصغيرة التي يسكنها تنوعٌ سكانيّ شيعيّ وعلويّ وسنيّ، في الشهر السادس من عام 2013 سيطرت القوات السوريّة على المدينة بدعم من حزب الله بعد حملة عسكريّة عنيفةٍ للغاية ، أجبرت جميع سكّان المدينة مغادرةً منازلهم والفرار إلى لبنان وإدلب، ويتابع أ. أ عضو الرابطة السورية لكرامة المواطن وهو من سكان القصير فرّ قبل أيّام من دخول قوات حزب الله ، " عندما سيطر حزب الله على المدينة ، بدأت قواته على الفور بهدم المنازل في المدينة خاصة في

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري



القصير أصبحت قاعدة عسكرية لحزب الله ومحرمة على أهلها المهجرين، 2015، المصدر: تلفزيون الميادين.

الحي الشمالي، وقطع الأشجار وحرقت الأراضي الزراعية، للقضاء على أي احتمال لعودة الناس. وبالتوازي مع ذلك، نشروا عملاءهم بين النازحين من القصير - خاصة أولئك الذين فرّوا إلى جبال عرسال اللبنانية - لإقناعهم ببيع ممتلكاتهم، مستغلين حالة الفقر المدقع التي يعيشونها و بالفعل استطاعوا شراء الكثير من العقارات بثمن بخس وسجلوها بأسماء الشيعة السوريين من القرى المجاورة الذين يحملون الجنسية اللبنانية، مثل الضيائية والبرهاني والسقارجة وحويك والمصرية والعقريّة و صفصافة.

يقول أ. أ " والأكثر خطورة أنّ حزب الله قام بتحويل الأراضي الزراعية في مدينة القصير وريفها لزراعة الأفيون، و ربط القرى الشيعية في الجانب اللبناني من الحدود مثل القصر والهرمل مع الجانب السوري، و جلب مستوطنين جدد من شيعية لبنان و شيعية سوريا ليتمركزوا في القرى الشيعية التي طرد منها سكانها، و بذلك اختفت الحدود بين البلدين بشكل فعلي وأصبح هذا الحزام اليوم بوابة حزب الله للتهريب بين سوريا ولبنان ومركزاً رئيسياً لزراعة الأفيون وأصبحت العودة إلى القصير ممكنة فقط لأولئك المقربين من النظام الذين يُفكّن أن يوافق حزب الله على عودتهم بعد أن تقوم الجهات التابعة للنظام بفحص أمنيّ لأسمائهم "

و بالنظر إلى مناطق أخرى يقول السيّد أ. ي، و هو ناشط سياسي من دير الزور " أمّا بالنسبة للمنطقة الشرقية، فقد عانى أهالي دير الزور من نزوح قسريّ من عدّة جهات: النظام السوري وحلفاؤه، وفي مقدمتهم الميليشيات الإيرانية، وداعش، ولاحقاً من قوات سوريا الديمقراطية. ورافقت كل عملية تهجير قام بها أحد هذه الأطراف، سياسة تغيير ديموغرافيّ تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية بما يتماشى مع أيديولوجيته وتحالفاته و في كل مرحلة، عانى سكان مدينة دير الزور من مزيد من التدهور وأصبح تهجير سكانها أكثر ديمومة.

عندما سيطرت قوات النظام السوري على الضفة الجنوبية الشرقية لنهر الفرات، تمّ تغيير التركيبة السكانية للمدينة قسرياً وفقاً لرؤية النظام السوري لتكون المنطقة جزءاً

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

من الحزام الذي يسكنه العلويون والشيعة لخلق رابط جغرافي من إيران مروراً بالعراق وسوريا وانتهاءً بלבنا وبتابع أ.ي. " إن أهل السنة غادروا المدينة إلى الريف بسبب تدهور الوضع الأمني وانتشار البطالة وانهيار البنى التحتية ، بالإضافة إلى ترسيخ الوجود الإيراني مما جعل لا يخفى على أحد خططها لتغيير التركيبة السكانية في المنطقة فعلى سبيل المثال ، هناك منظمة إيرانية تسمى " جهاد البناء " التي افتتحت مكتباً في مدينة البوكمال بريف دير الزور الشرقي ، هدفه الوحيد تسهيل شراء المنازل وإعادة بناء المساكن لقوات الأسد والمليشيات الإيرانية و منظمات مثل هذه تطالب المهجرين الذين يعرّبون عن نيتهم العودة إلى بيوتهم بأن أي مساعدة أو ضمانات للعودة مرتبطة بطريقة ما بالتحول إلى تعاليم المذهب الشيعي ."

و من الأمثلة اللافتة للنظر على سياسة النظام السوري للتغيير الديموغرافي في ريف دمشق هي مدينة داريا، التي رفض النظام السوري وروسيا إنهاء الحصار المفروض عليها من خلال تسوية أو اتفاق مصالحة كما في أي مكان آخر في سوريا ، لكن أصراً على أن يتوجه كل المحاصرين في داريا إما إلى مدينة الكسوة بريف دمشق أو إلى المناطق خارج سيطرة قوات النظام السوري .



إجبار المدنيين على الخروج من مدينة داريا وفق "اتفاق المصالحة" مع النظام السوري، 2016، المصدر: رويترز.

داريا المدينة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 255000 نسمة هي في الأصل مأهولة بأغلبية السنة وبعض المسيحيين في الجزء الجنوبي من المدينة، بدأ تهجير أهالي داريا بعد مجزرة مروعة وقعت في آب 2012²² حيث لم تنم المدينة عدة أيام بسبب القصف العشوائي

²² مجزرة داريا الكبرى ، مجلس المحلي لمدينة داريا ، 2012

<http://darayacouncil.org/index.php/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89.html>

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

المكثف على المدنيين بالإضافة إلى تطبيق المروحيات وقصفها للمدنيين العزل وتبعها اجتياح جيش النظام السوري مع قوات الأمن للمدينة مدعومين بالدبابات والمروحيات وبدأت عمليات التار والقتل العشوائي والإعدامات الميدانية الجماعية ضد سكان المدينة، ونفذت إعدامات لعائلات بأكملها، حيث اقتحم الجيش السوري المنازل، وتم تصفية الأسير بالكامل، ومنهم عائلة السقا، لكنهم لم يكتفوا بذلك، بل مثلوا بالجثث، وأحرقوها حتى لا تتمكن المنظمات الحقوقية والإعلامية أو العائلات من التعرف على أقاربهم أو أصدقائهم، المجزرة الكبرى التي حدثت في تلك الأيام هي مجزرة مسجد (أبو سليمان الدراني) ومحيط المسجد، حيث كان بالقرب منه منزل به مأوى اختبأ فيه الكثير من المدنيين الذين فروا من منازلهم المجاورة ولجؤوا إليه، ووجدوا جميعاً مقتولين وجثثهم مكدمة فوق بعضها البعض، ووثقت أسماء 156 قتيلاً من بينهم 19 جثة لنساء و 3 جثث أطفال، وبعد ذلك خرج الآلاف الأشخاص من المدينة مذعورين من بطش أجهزة أمن النظام السوري.

يقول م.ر أحد الأشخاص المحاصرين و الذين خرجوا من دارياً ضمن الدفعة الاخيرة "بعد شهرين من الحملة العسكرية: فرضت قوات النظام حصاراً على المدينة مما جعل من المستحيل على أحد أن يغادرها و خلال أربع سنوات من الحصار، استخدمت قوات النظام أقوى الأسلحة، وقصفت من تبقى من سكان المدينة بالبراميل المتفجرة بالأسلحة الكيماوية، لكنهم فشلوا في دفع السكان للاستسلام، لكن بتكتيكات الأرض المحروقة لم يستطع الناس الصمود ودخلوا في عملية تفاوض وحاول المفاوضون باسم أهالي المدينة الوصول إلى مصالحة مع قوات النظام والروس للبقاء في المدينة لكن كان هناك رفض قاطع من قبل النظام السوري وكان أمام السكان خياران، إما البقاء والإبادة في المدينة أو المغادرة إلى إدلب أو مدينة الكسوة.

و بعد التهجير، لم يتمكن أحد من العودة إلى دارياً فالنظام السوري يمنع السكان من الدخول، إلا في ظل شروط صارمة للغاية، حيث يتعين على المرء التسجيل لدى البلدية وتقديم استمارة تتضمن جميع التفاصيل عن الأشخاص وأفراد عائلاتهم، وسند الملكية، ثم عليهم انتظار تقديم أسمائهم إلى جهاز أمن الدولة والفرقة الرابعة التابعة للنظام لفحص أمني و منح الموافقات للدخول وعند منح شخص الموافقة سيحصل على بطاقة من البلدية تسمح لهم بالدخول لعدة ساعات فقط حصرياً من المدخل الجنوبي، وقد سجل العديد من السكان بياناتهم للدخول منذ أكثر من عامين وحتى الآن لم يحصلوا على موافقة للدخول.

حالياً دارياً تحت سيطرة المخابرات الجوية والفرقة الرابعة، والأخطر من ذلك وجود مكثف للمليشيات الإيرانية وحزب الله خاصة في محيط مرقد السيدة سيكنة حيث تم إنشاء هذا الضريح الشيعي في عام 2003 من قبل النظام ويمكن أن يكون سبباً للإزالة الكاملة لأهل دارياً حيث تم توسيع الضريح من قبل إيران وهو الآن بمثابة موقع للحج يستقر حوله السكان الجدد من الخلفيات الشيعية و من الواضح أن إيران تعيد تشكيل دارياً كمكان داخل دائرة نفوذها".

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

"السلامية إحدى المدن الرئيسية في محافظة حماة، حيث يشكّل الطائفة الإسماعيلية غالبية السكان فيها ، وبينما لم تواجه نفس مصير المناطق ذات الغالبية السنّية في حماة و لكنّها أيضاً شهدت ترويع سكانها وتهجيرهم قسراً لتتم إعادة تصميم هيكلها الديموغرافي أيضاً ، فمدينة السلمية شكّلت تحدياً مختلفاً للنظام السوري ، لأننا نحن الإسماعيليين أقليةً ، وأراد النظام تقديم صورة كحامي للأقليات ، لكنّه ما زال لا يثق بالمجتمع الإسماعيلي ، كما تقول ر.ر و هي من مهجري مدينة السلمية من الطائفة الإسماعيلية ، فتركزت منهجية النظام السوري في السلمية على تحويل المدينة بأكملها إلى الشيعة وخاصة الإسماعيليين منهم مستخدماً حقيقة أن الإسماعيليين يُعتبرون أنفسهم جزءاً من الطائفة الشيعية و من خلال تقديم إمتيازات للمتحوّلين الى المذهب الشيعي ، ومن اعترض على هذه السياسة إما اغتُفِل من قبل قوات الأسد أو تمّ تقييده اقتصادياً واجتماعياً فواجه الناس خيار إما الاختفاء التام ، أو أن يصبحوا مواطنين أدنى منزلةً في مدينتهم ، أو أن يُجبروا على الهجرة خارج سوريا و على نحو متزايد ، تم استبدال الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم أو الذين تركوا منازلهم و أملاكهم بأعضاء من الميليشيات الشيعية فكان من الواضح أنّ النظام يعتزم ترسيخ الهيمنة الطائفية وتحويل منطقة سلمية إلى منطقة شيعية ."

عقبات في طريق العودة

إنّ سياسات النظام السوري التي تجمّع بين التهجير القسري والتشريعات التمييزية وإعادة التوطين لمجموعات موالية للنظام في المناطق التي تهجر منها سكانها ليست جديدةً. فلقد رأينا من قبل جهوداً مماثلة في تشكيل حقائق جديدة على الأرض بهدف جعل التغيير الديموغرافي فيها دائماً كما في البوسنة والهرسك، عندما تمّ استخدام سياسة "التطهير العرقي"²³ من قبل القيادة الصربية (وغيرها) لإنشاء مناطق عرقية نظيفة وموالية في المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة مسلمي البوسنة وجماعات عرقية أخرى. وكما هو الحال في البوسنة وناغورنو كاراباخ وأماكن أخرى حيث استُخدمت هذه السياسات الإجرامية لإعادة رسم الصورة الديموغرافية لبلد أو إقليم، فإن هدف النظام في سوريا هو جعل تهجير أولئك الذين يعتبرهم أعداءً له دائماً، بالإضافة الى بسط سيطرته الأمنية على هذه المناطق. لذلك فإن أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية هو ترسيخ هذا الواقع الجديد من خلال خلق المزيد من العقبات الجديدة والرادعة بشكل مستمر أمام العودة الجماعية للسكان الأصليين لهذه المناطق.

Genocide in Bosnia: The Policy of Ethnic Cleansing, Norman Cigar, 1995²³

<https://www.questia.com/library/3205447/genocide-in-bosnia-the-policy-of-ethnic-cleansing>

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

إعاقة عودة اللاجئين

على الرغم من أنّ النظام السوريّ يريدُ الظهور كمستجيبٍ للمبادراتِ الروسيةِ لعودة اللاجئين السوريين، إلا أنّ خطاباته وأفعاله السياسيّة تكشفُ في الواقع عن درجةٍ عاليةٍ من العداء تجاه المهجّرين، و تبرهن على أنّ النظامَ لا يريدُ عودتَهُم لدرجة أنّه لا يظهر أيّ مؤشّرٍ على إعادة اللاجئين كمضمونٍ في المسار السياسيّ. وفي حين أنّ هناك العديدَ من المبادراتِ الرسميّة وغير الرسميّة من قبل روسيا وحزب الله وجهاز الأمن العام اللبنانيّ التي تعمل بمثابة رسائل عامة لإظهار أنّ "بعض المهجّرين على الأقل يعودون"، فإن النظام السوري، في ذات الوقت، يستمرّ بوضع عقبات جديدة ليحدّ بشدة من عدد العائدين المحتملين، ونسرد لكم بعض التكتيكات والعقبات:

- الموافقة الأمنية المسبقة: إجراء يعادل بكل تفاصيله الحصول على "تأشيرة دخول" للسوريين للسماح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصليّة. على سبيل المثال، لا يمكن للاجئين في لبنان العودة إلا من خلال الحصول بداية على الموافقة الأمنيّة من الأفرع الأمنيّة للنظام السوري، مما يدفع الناس للابتعاد وعدم الإقدام على هذه الخطوة خوفاً من اتهامهم بجريمة من قبل أمن النظام، فمغادرة سوريا بحدّ ذاتها تعتبر جريمة من وجهة نظر النظام السوري.
- يجب على الراغبين بالعودة إلى المناطق التي يسيطر عليها الأسد التوقيع على "وثيقة مصالحة" من أجل العودة خاصة أولئك العائدين من المناطق المعارضة حالياً أو سابقاً، أو الذين غادروا البلاد دون وثائق رسمية أو إذن، كما هو الحال بالنسبة العديد من اللاجئين. و تتحدّث هذه الوثيقة، التي من الواجب على الشخص إيداعها في السفارة السورية في البلد المضيف قبل السماح له بالعودة، عن "معالجة وضع السوريين الذين غادروا البلاد بشكل غير قانوني، بسبب الظروف الحالية و (...) تسوية تجنيدهم العسكري ومسائل أمنية أخرى، بغض النظر من الظروف التي أجبرتهم على المغادرة و يعد التوقيع على الوثيقة بمثابة اعتراف بارتكاب مخالفة قانونية بمغادرة البلاد.
- الاعتقال: يتم إلقاء القبض على العائدين باستمرار واختفاء بعضهم قسراً فبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، اعتقلت قوات النظام السوري ما لا يقل عن 1846 شخصاً عادوا إلى مناطق سكناهم الأصليّة، منذ بداية عام 2017 حتى آذار 2019، بالإضافة إلى توثيق 13 حالة وفاة تحت التعذيب لعائدين خلال نفس الفترة الزمنية. وللتوضيح فقط فإن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت ما لا يقل عن 146 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آب / أغسطس 2020²⁴ وتؤكد تقاريرنا السابقة أن العائدين مهذّون بالاعتقال والإخفاء القسريّ والتجديد الإجباري والمضايقة والابتزاز²⁵.
- يتم نقل معظم العائدين إلى مساكن ومخيمات مؤقتة، بدلاً من السماح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصليّة. وهذا يجعلهم نازحين داخلياً مرة أخرى ويصبحون عرضة لأعمال قمعية من جانب جهاز أمن النظام ، وبالتالي تصبح العودة شكلاً آخر من أشكال اللجوء²⁶

²⁴ توثيق ما لا يقل عن 146 حالة اعتقال تعسفي / احتجاز في سوريا في آب 2020 بينهم 4 أطفال ، الشبكة السورية لحقوق الإنسان ، أيلول 2020
[/https://sn4hr.org/arabic/2020/09/02/12638](https://sn4hr.org/arabic/2020/09/02/12638)

²⁵ ، الرابطة السورية لكرامة المواطن ، تشرين الثاني 2019 بين المطرقة والسندان: دوافع وتجارب السوريين المجبرين على العودة إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الأسد

[/https://syacd.org/ar/between-hammer-and-anvil](https://syacd.org/ar/between-hammer-and-anvil)

²⁶ Displaced Syrians forced to return to Assad-held areas from Rukban facing detention, torture, death, SACD, April 06 2019

[/https://syacd.org/displaced-syrians-forced-to-return-to-assad-held-areas-from-rukban-facing-detention-torture-death](https://syacd.org/displaced-syrians-forced-to-return-to-assad-held-areas-from-rukban-facing-detention-torture-death)

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

تصل المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي يواجهها العائدون إلى أقاربهم وأصدقائهم من المهجّرين الذين بدورهم يبنون قراراتهم الخاصة حول العودة إلى تجربة أولئك الذين عادوا قبلهم. لذا فإن الأعمال القمعية الموصوفة أعلاه وإن كانت موجهة إلى أولئك الذين عادوا، ولكنّها من المفترض أيضاً أن تكون بمثابة رادع للغالبية العظمى من النازحين الذين لم يعودوا بعد.

قمع السكان المتبقين من الذين يعتبرون غير مواليين

ما يسمى بـ "اتفاقيات المصالحة" التي تمّ إبرامها بين النظام والمناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، عادةً تمّت بموجب ضمانات روسيّة، تسمّح اسمياً أو نظرياً للمدنيين بالبقاء في منازلهم، لكنّها في الواقع وسيلة أخرى للتهجير الدائم فالأقلية التي قرّرت البقاء على هذا الاتفاق تعرّضت لأبشع أنواع الضغوط والحرمان والاضطهاد، ومنها:

- اعتقالات جماعية وحملات تجنيد إجباري مثل تلك في درعا والغوطة الشرقية ففي حالة درعا، أدى استمرار الاعتقالات والقمع إلى اشتباكات مسلحة وانهايار شبه كامل لاتفاق المصالحة واعتقال عشرات الأشخاص في مناطق أخرى واحتفائهم قسرياً.
- منع الأهالي من ترميم منازلهم المتضررة، وهذا ينطبق بشكل خاص على عدد من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة وأعيدت إلى سيطرة النظام، مثل الغوطة الشرقية، مما يجعل الإقامة في هذه المنازل شبه مستحيلة، نظراً لأضرارها الجزيئية أو الكلية.
- تعمد عدم إعادة الخدمات العاقبة مثل خطوط الكهرباء وخطوط الاتصال الأرضية.
- إغلاق مناطق معينة أمام السكان والعائلات والعائدين مثل داريا.
- استمرار هدم المباني داخل هذه المناطق بحجة تدمير الأنفاق التي أقامتها فصائل المعارضة المسلحة ومخلفات المتفجرات فقد أظهرت صور الأقمار الصناعية، وفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش²⁷، أن عمليات هدم المنازل تتم بالآلات ثقيلة، مثل الجرافات والحفارات، وذكر التقرير أنه من الواضح أن العديد من المباني التي تم هدمها كانت سليمة بشكل واضح، وربما كانت مأهولة بالسكان ولم يتم هدمها بسبب تضررها من الغارات الجوية. إضافة إلى ذلك، تنشر وسائل إعلام النظام بانتظام إعلانات عن "تفجير الوحدات الهندسية عبوات ناسفة وذخائر خلفها الإرهابيون" في مناطق متفرقة من ريف دمشق، لا سيما داريا (بعد أكثر من عامين على سيطرتها)²⁸.

²⁷ سوريا: السكان ممنوعون من العودة، هيومن رايتس ووتش، تشرين الأول 2018

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/10/16/323347>

²⁸ تفجير مخلفات الإرهابيين في منطقة داريا بريف دمشق، وزارة الدفاع السورية، تشرين الأول 2018. <http://www.mod.gov.sy/index.php?node=5642&nid=24292&First=0&Last=8906&CurrentPage=1&FD&TD&&ctr=655>

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

لعبة الانتظار

من الواضح أنّ الاستراتيجية التي يتبعها النظام تعتمد على "شراء الوقت" لتحقيق الاستقرار في التغيير الديموغرافي وترسيخه. هذا هو أحد الأسباب الرئيسية للتأخير المستمر لأي حلٍ سياسيٍ ذي مغزى من شأنه أن يرسم تصوّراً حول عودة اللاجئين واستعادة حقوقهم. و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل عدد الراغبين في العودة، مع الأخذ بعين الاعتبار بدء المهجرين حياة جديدة في مكان آخر، وبالتالي مع مرور الوقت ستزيد صعوبة اتخاذ قرار العودة في حال حان الوقت لاتفاق شامل من شأنه ضمان حق الناس في العودة بطريقة آمنة وكرامة. و يؤكد البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن "نحن سوريا" تأثير مرور الوقت في النزوح على الروابط المجتمعية التي تعتبر حاسمة لأي أمل في عودة جماعية، خاصة بالنسبة للاجئين الذين تتجذر و تستقر حياتهم في بلدان أخرى. لذلك، في حين أن 84% من النازحين اختاروا "عودة الأقارب والمعارف النازحين" كشرط للعودة، فإن 59% فقط من اللاجئين جعلوا هذا شرطاً و أفاد 34 في المائة من اللاجئين أن "هذه النقطة ليست ضمن شروط عودتهم". إنّ ما سبق يعكس تأثير النزوح على اللاجئين، وخاصة فيما يتعلّق بضعف بنية الأسرة ووسط التدهور التدريجي للروابط الاجتماعية للعديد منهم مما يضعنا أمام نقطة محورية في فهم الآثار الاجتماعية للهجرة والنزوح؛ كما يسلط التقرير الضوء على الظروف الاجتماعية اللازمة لتحقيق العودة "الجماعية" في سوريا حيث لا يمكن معالجة قضية العودة على المستوى الفردي؛ وإنما يجب التعامل معها من خلال حل شامل وعودة جماعية وطوعية وآمنة وكرامة.

بالإضافة إلى ما سبق، سيتم استغلال "الواقع الديموغرافي الجديد" الذي صنعه النظام السوري لتأخير تنفيذ أي اتفاقية خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة حقوق الملكية الخاصة بالسوريين المهجرين حيث يجب بذل جهد كبير في عكس التشريعات التمييزية لاستعادة حقوق الملكية لهم، وإيجاد سكن بديل للموالين للأسد الذين يشغلون الآن منازل أولئك الذين أجبروا على المغادرة. ومع ذلك، وكما يُظهر المثال البوسني، يمكن إزالة هذه العقبات إذا كانت هناك ضمانات دولية قوية لتنفيذ حل سياسي يضمن حقوق المهجرين في العودة بأمان وكرامة.

يجب أخذ حقوق المهجرين على محمل الجد ووضعها في قلب الحل السياسي المستقبلي. لقد خسر السوريون الكثير وعانوا لفترة طويلة مقابل أن يربحوا شيئاً واحد فقط، ولن يتخلوا عنه أبداً، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار كأساس لأي حل وهو "كرامتهم". إنّ من المستحيل النظر بشكل جدّي لأيّ من المواضيع التي يتم العمل عليه حالياً فيما يتعلّق بالعملية السياسية الجارية دون معالجة قضية رئيسية واحدة وهي خلق "بيئة آمنة" لعودة طوعية

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

وكريمة للمهجريين، فالانتخابات مستحيلة بدون ذلك، ومن المستحيل المصادقة على دستور جديد بدون ذلك، ولا يمكن إعادة الإعمار بدون ذلك، والعودة المنظمة مستحيلة بدون تلك البيئة.

إنّ الحقوق الأساسية المضمونة في مثل هذا الاتفاق يجب أن تتضمن الحق في العودة واستعادة حقوق الملكية والإيجار إلى ما قبل اذار 2011، والحق في العودة الآمنة والكرامة دون التعرض لخطر الاضطهاد أو المضايقة أو التمييز أو التخويف أو الإهانة على أساس العرق أو التوجه السياسي أو الانتماء الديني أو أي أسباب أخرى. إنّ الحقوق الأخرى التي يجب أن تكون أيضا مضمونة قبل أي عودة منظمة لا بدّ أن تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الحق في حرية التنقل في جميع أنحاء سوريا؛ الحق في اختيار وجهة العودة، بما في ذلك الحق في تبادل أو بيع الممتلكات دون عائق أو أي شكل من أشكال التمييز المحظور؛ الحق في الحصول على معلومات كافية عن ظروف العودة السائدة؛ والحق في رفض العودة في ظروف خطيرة من انعدام الأمن، أو إلى المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية لحياة طبيعية.

بالإضافة الى عدد من إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وجميع المعتقلين بذريعة التمرد على النظام، وإنشاء آلية محاسبية للتحقيق في مزاعم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية و عزل المسؤولين و ضباط الأمن الموثق صلتهم بارتكاب جرائم خطيرة من قبل هيئات الأمم المتحدة ؛ و العفو عن الملاحقة القضائية فيما يتعلق بالجرائم السياسية أو الناتجة عن العمل السياسي أو التهجير؛ والإعفاء من التجنيد في القوات المسلحة للعائدين (و جعلها مسألة اختيار) لمدة خمس سنوات على الأقل و حل قضية المعتقلين كشرط أساسي لعودة اللاجئين والنازحين السوريين حيث أنّ المهجريين يعتبرون أنفسهم في نفس الوضع القانوني للمعتقلين الموجودين في سجون النظام السوري.

كما يجب إلغاء القوانين التي أصدرها النظام السوري في السنوات الأخيرة والتي تمنحه الحق في ملاحقة واعتقال المعارضين السياسيين، وكذلك القوانين التي تحرم المواطنين السوريين من ممتلكاتهم ومنازلهم بسبب انتماءاتهم السياسية.

لا بدّ من إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية السورية بما يضمن التزامها بالحل السياسي والأحكام الدستورية المعدلة، وضمان نزاهتها، ويشمل ذلك إقالة رؤساء الأجهزة الأمنية المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري ووضع خارطة طريق واضحة بإشراف دولي لبناء جهاز أمني محترف.

كرامة إحاطة

تشرين الثاني 2020

التغيير الديموغرافي: غاية
النظام السوري من سياسة
التهجير القسري

هذه ليست سوى بعض من البنود الرئيسية لأي حل سياسي. إن ما سبق مع غيره من التفاصيل هو أساس لتوفير حل شامل لقضية النزوح، بما في ذلك خطة العودة إلى الوطن التي ستضعها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وما يتضمّن ذلك ترتيب وتحديد أولويات هؤلاء الأكثر احتياجاً، والمصادقة على شروط السماح بالعودة والتنسيق مع البلدان المضيقة وتحديد التزامات الدولة بتقديم تعويضات للعائدين الذين دمرت ممتلكاتهم دون إمكانية إعادة إعمارها أو الذين لا يمكن استعادة حقوقهم في ممتلكاتهم كما كانت ما قبل آذار 2011.

بالإضافة إلى ذلك، سيتعين إنشاء عدد من المؤسسات المستقلة من قبل بعض الجهات الوطنية وبمشاركة وإشراف دوليين للتعامل مع القضايا الحساسة والشائكة، من مثل البحث عن الأشخاص المفقودين، وسلوك قوات الأمن والشرطة، وتوزيع المساعدات لأجل العودة إلى الوطن وإعادة الإعمار ورد الممتلكات.

وهذه ليست سوى البداية، فتنفيذ مثل هذا الاتفاق سيشهد حتماً إصلاح الدولة السورية، والذي تبدو -مع وجود النظام المارق في دمشق وحلفائه الروس والإيرانيين والعديد من الميليشيات والدول الأخرى المعنية- أمراً لا يمكن تصوره. وقد يبدو الانعكاس الناتج عن التغيير الديموغرافي -الذي هندسه النظام وإيران- وإزاحة الوجود الروسي الذي يتغلغل في القطاعات الأمنية والاقتصادية في الدولة بعيد المنال، لكنه -رغم صعوبته- هو الطريق الوحيد لتوفير الأمل في حل سياسي حقيقي ومستدام يضمن حقوق جميع السوريين وكرامتهم.

ليس من السهل عكس مسار التغيير الديموغرافي، ولكن يمكن أن يتضاءل تأثيره إلى حد كبير إذا تم إنشاء آليات ومؤسسات مستقلة وفعالة للإشراف على العودة المنظمة للمهجرين وتنفيذها، فالنظام السوري يستثمر كل طاقاته ومقدرات البلد لمنع حدوث ذلك أملاً في الحفاظ على حلمه القاتل بـ "سوريا المفيدة"، ولكنّ الواقع أنّ الثلاثة عشر مليون مهجر سوري هم القوة الوحيدة التي ستقرر مصيرها.

والآن، ووفقاً لأبحاثنا فإن أكثر من تسعة ملايين سوري على استعداد للعودة إذا توفرت الظروف المناسبة وإنّ هؤلاء إن ثابروا في تصميمهم على استعادة منازلهم وبلداتهم و بلدهم، عندها ستكون محاولة الأسد لهندسة "سوريا المفيدة" من خلال التغيير الديموغرافي مجرد محاولة إجرامية فاشلة.

"الرابطة السورية لكرامة المواطن" هي تحرك شعبي
حقوقى تم تأسيسها من قبل سوريين لخدمة المواطنين
السوريين. تكافح الرابطة ضد العودة القسرية للمهجرين،
وتؤمن أن تحركاً شعبياً لعودة كريمة مبنية على الاعتراف
بحقوق المهجرين هو موضوع مركزي لأي حل قادم في
سوريا.